

محاضرات في القانون التجاري / قسم إدارة الاعمال تعريف القانون التجاري: هو مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم ممارسة الاعمال التجارية والتجارة وتحدد النظام القانوني المطبق، ويتضح من خلال ما تقدم ان القواعد القانونية التي تحكم الافراد وتكون الدولة طرفاً فيها تعتبر من فروع القانون العام حيث تكون الدولة هي حامية السلطة فيها وتمثل بالقوانين العقابية كقانون العقوبات فضلاً عن القوانين الأخرى مثل قانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون المرافعات التي تعد جوانب تنظيمية الى جانب فرض وما يُعد من فروع القانون الخاص وهي مجموعة القوانين وهي مجموعة من القواعد القانونية التي تحكم الافراد ولا تكون الدولة طرفاً امراً فيها بل تكون شخراً معنوي عادي وهو الفرع الذي ينتمي اليه القانون التجاري بكل قواعده ١ - القانون التجاري وليد البيئة التجارية، وعُرفت تبعاً لذلك قواعد خاصة بها ويدلنا التاريخ على ان شعوب العراق القديم وسكنه حوض البحر المتوسط قد اختلفوا بنشاط تجاري كبير فنجد مثلاً ان الاشوريين والكلدانيين يتعاملون بالنقد والاقراض ورتبوا سعر الفائدة وكيفية احتسابها وبينوا احكام الإيداع وتعارفوا على استعمال بعض الصكوك التي تشبه الى حد ما (السفتجة) والسند للأمر، - اما الفينيقيون والاغريق فقد ابتدعوا قواعد مهمة في اطار التجارة البحرية مثل قواعد نظام الرمي في البحر الذي يمكن ان تعتبره اصل نظرية الخسارة العمومية او المشتركة المعروفة في التجارة البحرية ، حيث تعد من اهم قواعد القانون البحري ومفهوم هذه القاعدة او النظرية انه في حال القاء بضاعة احد الشاحنين الى البحر لتخفيف حمولة السفينة وانقاذها من الخطر الذي يهددها فانه تبعاً لذلك يقع على عاتق مالك السفينة ومالكي البضائع التي تم انقاذها بفضل هذه التضحية تعويض صاحب البضائع التي القيت تعويضاً عادلاً يتناسب مع مقدار الخسارة التي تحملها.